بطرس حرب

وزير الإتصالات اللبناني:

نحو قانون إتصالات جديد

بيروت- إيادديراني

أطلق لبنان مؤخراً عملية إستدراج عروض دولية لتلزيم إجراء دراسة تركّز على تحديث قانون الاتصالات اللبناني الذي يشمل إطلاق شركة اتصالات ثالثة وتحديد طريقة عمل الهيئة الناظمة ومشروع شامل لتطوير كافة مجالات قطاع الاتصالات والمعلوماتية اللبناني، إضافة إلى جوانب أخرى. «الاقتصاد والأعمال» إلتقت وزير الاتصالات اللبناني بطرس حرب، في مقابلة شملت عدداً من ملفات قطاع الاتصالات في لبنان وأهمها: وضع قانون قطاع الاتصالات وإمكانيات تطويره، إنشاء شركة «ليبان تليكوم»، تخفيض أسعار الإتصالات إضافة إلى القانون الذي أعدّه حول المعاملات الإلكترونية.

يقول **حرب** حول قانون الاتصالات اللبناني والملفات المتعلقة به: «طلبت مؤخراً من رئيس الوزراء **تمام سلام** دعوة المجلس الأعلى للخصخصة إلى الاجتماع، لأنني مُدرك أن قانون تنظيم قطاع الاتصالات الذي صدر العام 2002 لم يعد كافياً في مرحلتنا الحالية، وأنا متأكد أن الدراسات التي أجرتها الشركات الدولية في ذلك الوقت حول كيفية تحضير وإصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بشركة «ليبان تليكوم» وتشغيل الهيئة الناظمة باتت تحتاج إلى تحديث».

ويضيف: «لقد اتخذنا قراراً في المجلس الأعلى للخصخصة يقضي بإستدراج عروض من الشركات الدولية لإعادة تقييم وتحديث الدراسات السابقة التي تمّ إجراؤها، وهذه العملية ستحتاج الى نحو 6 أشهر وهي تشمل المناقصة التي تحتاج لشهرين وتنفيذ الدراسة على مدى أربعة أشهر. وستشمل هذه الدراسة تحليل واقع الإتصالات، تكييف واقع القطاع مع الحاجات المطلوبة للقيام بالتطوير، كيفية إنشاء شركة الإتصالات الثالثة «ليبان تليكوم»، كيفية عمل الهيئة الناظمة وتحويل ملكية وزارة الاتصالات في مجال الشبكات إلى شركة «ليبان تليكوم»، طريقة تحويل الموظفين الموجودين في الشركتين الحاليتين إلى الشركة الجديدة. ومن خلال هذه الدراسة نستطيع الإنطلاق بعملية تطوير القطاع».

ويشرح الوزير رؤيته للنموذج الاقتصادي الأسلم الذي يجب إتباعه لتحقيق المنافسة والجودة والأسعار الملائمة لخدمات قطاع الاتصالات، فيقول إن مبدأ تخلّص الدول من أي قطاع لأنه يعاني من مشاكل بيروقراطية أو فساد يشبه من يقطع يده لأن إصبعه مريض. ويضيف **حرب** قائلاً: «إبعاد الدولة عن قطاع الاتصالات هو عملياً إبعاد السلطة السيادية للدولة عن قطاع ذي أهمية كبرى وهذا لا يجوز، ولهذا السبب فإن القانون 431 وبعد تحديثه، سيسمح للوزارة برسم الإستراتيجية السياسية العامة لقطاع الاتصالات ويبقي التنفيذ للهيئة الناظمة والشركات. نحن لا نستطيع أن نتنازل عن رسم استراتيجيات القطاع لأي طرف آخر، لأنه يملك طابعاً سيادياً».

ليبان تيليكوم

ويشرح عن مفاعيل الـ 431 فيقول: «لا ننسى أن «ليبان تليكوم» ستكون شركة وطنية للإتصالات تملكها الدولة ويمكن أن تبيع حصصاً فيها إلى شريك استراتيجي متمثل بشركة اتصالات عالمية. والشركات العالمية أبدت اهتماماً كبيراً بقطاع الاتصالات اللبناني وحتى يمكنني القول إن الشركات العالمية تتسابق لتقديم عروضها للاستثمار في قطاع الاتصالات اللبناني، ومن المُفترض بعد إنشاء «ليبان تليكوم» أن تطرح الدولة أسهمها في البورصة، وستكون أكبر شركة في لبنان والطرف الأكثر تأثيراً في تحريك سوق البورصة اللبنانية. وبحسب القانون، يمكن أن تمتلك شركة الإتصالات الأجنبية في «ليبان تليكوم»، والتي تُطلق عليها صفة «الشريك الإستراتيجي» 40 في المئة كحد أقصى».

قانون المعاملات الإلكترونية الجديد ينقل لبنان إلى العالم الرقمي

تخفيض الأسعار

وعن إجراءاته الأخيرة في مجال الخدمات الجديدة والأسعار، يقول: «من ضمن الإجراءات التي قمت بها لتعزيز وضع السوق ككل، اتخذت قرار تخفيض أسعار خدمات الإتصالات والإنترنت. النتائج الأولية للعائدات المسجّلة حتى الآن هي أفضل بكثير من المحاكاة التي أجريناها».

وحول تطوير قوانين المعاملات الرقمية، يقول: «أنا أحد واضعي اقتراح قانون المعاملات الإلكترونية، وأحد بنوده متصل بإيجاد حل متكامل يتيح توفير التوقيع الإلكتروني وتنظيم المراسلات الإلكترونية المثبتة قانونياً. ومن خلاله يتمّ تنظيم العقود التي تتمّ عبر المراسلات الإلكترونية، حتى ولو كان المتعاقدون في بلدان مختلفة. اقتراح القانون الذي تقدّمت به، درسه مجلس الوزراء، ومن ثم وافق عليه بعد إدخال تعديلات طفيفة جداً. اليوم بات الإقتراح في مجلس النواب». ■

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"